



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (24) – العدد الثالث – يوليو 2023



المشروعات القومية العملاقة ودورها في إحداث التنمية المستدامة بالتطبيق على مشروع المثلث الذهبي

Giant National Projects and their Role in Bringing
about Sustainable Development
"Applying to the Golden Triangle Project"

د/ فاطمة سيد عبد القادر

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج

2023-08-27	تاريخ الإرسال
2023-09-28	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



ملخص:-

يوضح هذا البحث دور المشروعات القومية الكبرى التي أخذت الدولة على عاتقها تنفيذها في مختلف القطاعات، والتي بلغ عددها (٧٧٧٧) مشروعاً بتكلفة قدرها (١.٦١) ترليون جنيه، وينعكس مردود هذه المشروعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل مباشر؛ حيث تتطلع الدولة إلى تقوية اقتصادها عن طريق رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي وجذب الاستثمارات.

ويعد مشروع المثلث الذهبي من أبرز هذه المشروعات القومية الجاذبة للاستثمار الأجنبي؛ فهو منطقة إعادة يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة كبيرة بالاقتصاد المصري؛ نظراً لإحتوائها على كميات هائلة من الثروات المعدنية، هذا بالإضافة أنه يعتبر مشروع استراتيجي متكامل يخدم منطقة جنوب مصر، ويخلق بنية تحتية حقيقة لصعيد مصر.

ولذلك يوصى بضرورة الانتهاء من هذه المشروعات القومية وخاصة مشروع المثلث الذهبي حتى يمكن لمنطقة الصعيد ان تجنى ثماره باعتباره مشروع تنموي استراتيجي تعديني عمراني يحقق اهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

• الكلمات الافتتاحية:

المشروعات القومية - المثلث الذهبي - الثروة المعدنية - التنمية المستدامة.

Abstract:

This research shows the role of the major national projects that the state took upon itself to implement in various sectors, which numbered (7777) projects at a cost of (1.61) trillion pounds and attract investments.

The Golden Triangle project is one of the most prominent of these national projects that attract foreign investment, as it is a promising area through which great added value can be achieved in the Egyptian economy due to the huge amounts of mineral resources it contains. In addition, it is considered an integrated strategic project that serves the southern region of Egypt and creates a real infrastructure for Upper Egypt

Therefore, it is recommended that these national projects, especially the Golden Triangle Project, be completed so that the Upper Egypt region can reap its benefits as a strategic, mining, urban development project that achieves the goals of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030.

Keywords:-

National projects - the Golden Triangle - mineral wealth -- sustainable development.



مقدمة:

تعد المشروعات القومية الكبرى أحد أعمدة التنمية الاقتصادية لأي دولة في طريقها للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وعلى ذلك تسير مصر منذ سنوات بخطوات ثابتة نحو إنشاء مجموعة كبيرة من المشروعات القومية العملاقة، والتي تهدف لدفع عجلة التنمية في الاقتصاد المصري، وتركز هذه المشروعات على الاستدامة، والمحافظة على البيئة؛ وخاصةً في صعيد مصر، والذي تخلف عن مسيرة التنمية في منطقة جنوب مصر بين قنا - سفاجا.

ويعد مشروع المثلث الذهبي أحد أهم هذه المشروعات القومية التي يتم إنشائها في منطقة جنوب مصر بين قنا - سفاجا، والتي تعتمد على المقومات التعدينية الموجودة في جنوب مصر الصحراء الشرقية؛ حيث تمثل نسبة المصادر التعدينية في هذه المنطقة بنحو (٧٥%) من جملة الموارد التعدينية في مصر. (المركز المصري للفكر والدراسات، ٢٠٢٣)

ومما لا شك فيه أن الاستثمارات الخاصة بنشاط التعدين تكون قادرة على تحقيق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد؛ حيث تتوافر فيها كل متطلبات التنمية والتنمية المستدامة. ويتميز مشروع المثلث الذهبي بأنه مشروع شامل فهو مشروع (سياحي، تعديني، زراعي، وصناعي، وتجاري، ولوجيستي) في نفس الوقت حيث أنه سيدر دخلاً كبيراً جداً، ويعمل على جذب استثمارات، وموارد مالية ضخمة وتصل العوائد السنوية له بمقدار (٨مليار دولار). (الحسين حسان، مجلة صدى البلد ٢٠٢٢)

وسيعكس هذا المشروع قدرة مصر على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال التحديث الكبير في قوانين الاستثمار، والتركيز على تطوير الصناعات التحويلية والتي تعتبر من أهم ركائز الاستثمار بشكل مستدام؛ وبالتالي ينتج زيادة في الاحتياطي الأجنبي وإنخفاض في العجز الكلي. (طارق الملا، ٢٠٢٢)

مشكلة البحث:

تصطدم المشروعات الكبرى في الدول النامية التي تتبنى خطط الإصلاح بالواقع الاقتصادي، وما تتسم به هذه الدول، ومنها: مصر بموازنة مالية هشة؛ حيث يوصف المشروع العملاق بأنه المشروع الذي يتكلف أكثر من مليار دولار؛ وبالتالي لا يمكن إغفال آثار التكلفة الكبيرة لهذه المشروعات على الموازنة العامة للدول النامية، كما أنها تؤدي إلى حرمان المشروعات المتوسطة،

والصغيرة من التدفقات الاستثمارية بسبب ضعف الإذخار المحلى في هذه الدول؛ وبالتالي يتم سحب السيولة لصالح المشروعات القومية الكبيرة؛ مما يتولد موجات تضخمية، وإرتفاع في مستوى الأسعار، وهذا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة في هذه الدول، ودخولها في دائرة القروض والديون.

ومن هنا تكمن المشكلة البحثية في كيفية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
هل المشروعات القومية في الدول النامية تحقق عوائد تعوض قيمة تكاليفها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية من خلال تسليط الضوء على المشروعات القومية ودورها في الإصلاح الاقتصادي الصحيح، وإحداث التنمية الشاملة والمستدامة، والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الاستثمار وتقوية الاقتصاد؛ وبالتالي زيادة فرص العمل، وإنخفاض نسبة البطالة، والحد من الفقر، وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد كأهداف أساسية للتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يعتبر الهدف الرئيسي للبحث هو ضرورة الإهتمام بالمشروعات القومية بصفة عامة، ومشروع المثلث الذهبي في صعيد مصر بصفة خاصة، والذي يهدف إلى تنمية الصعيد، والذي ظل متخلفاً عن التنمية فترة طويلة، فهو يمثل جزء هام ومحوري من أرض مصر. ويستند هذا الهدف الرئيسي إلى عدة أهداف فرعية منها:

١. دور المشروعات العملاقة في تحقيق زيادة للدخل القومي، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.
٢. بيان قدرة هذه المشروعات على الإنتشار، والإتساع في كافة القطاعات والمستويات؛ مما يحقق دفعة قوية في حركة النشاط الاقتصادي.
٣. توضيح دور مشروع المثلث الذهبي في صعيد مصر لزيادة فرص عمل الشباب، وتخفيض نسبة البطالة.
٤. دور المثلث الذهبي في إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومتكاملة؛ ومن ثم إعادة توزيع وتشكيل السكان بشكل يرتقى بالخدمات المقدمة لهم اقتصادياً، واجتماعياً.
٥. توضيح أثر إستغلال مشروع المثلث الذهبي للثروات المعدنية في منطقة الصحراء الشرقية والبحر الأحمر؛ مما يضمن تعظيم المكاسب الاستثمارية وعمل تنمية شاملة فعلية.



الدراسات السابقة:

- ١- دراسة (إيمان محمد خيرى طایل، ٢٠٢٠) بعنوان:
" دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "
حيث خلص هذا البحث إلى توضيح مفهوم المشروعات القومية، وحجم تلك المشروعات التي تمت في مصر، كما أنها تناولت دور هذه المشروعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٢- دراسة (سرحان سليمان، ٢٠١٦) بعنوان:
" المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري "
٣- وتناول المشروعات القومية من الناحية الزراعية، ودورها في تحقيق التنمية للاقتصاد المصري، وركزت الدراسة على مشروع الفرافرة العملاق (المليون ونص المليون فدان)، حيث يعتبر أكبر مشروع زراعي صناعي عمراني في تاريخ مصر، وقامت الدراسة بتوضيح الآثار الإيجابية لهذا المشروع في زيادة كل من محصول القمح والشعير، وإحداث إكتفاء ذاتي لرغيف الخبز، ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الزراعي لهذه المنطقة ومصر بشكل عام.
- ٤- دراسة (على خلفية الكواري، ٢٠١٩) بعنوان:
" دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "
وتناول مبررات إنشاء المشروعات العامة في المنطقة، والموازنة بين الرقابة على المشروع العام، واستقلاله الإداري، وتقييم الأداء لهذه المشروعات، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ٥- دراسة (عبد القادر دياب محمد) بعنوان:
" ادارة المشروعات القومية الكبرى - محور قناة السويس "

حيث تناولت هذه الدراسة كيفية إدارة المشروعات القومية الكبرى، وتم التركيز على المشروع القومي توسيع محور قناة السويس، من خلال الإطار التنظيمي لإدارة المشروع، وأهمية دراسة المخاطر، ومواجهتها حتى يتم تحقيق الدفعة القومية لتنفيذ هذا المشروع .
هذا ونخلص إلى أن الدراسات السابقة تناولت المشروعات الاقتصادية العملاقة بشكل عام ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية كمشروعات لها ثقل اقتصادي، وتعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، وعلى هذا تبدأ دراسة الباحث من حيث إنتهت هذه الدراسات، ويتم تناول هذه

المشروعات القومية مع التطبيق على مشروع المثلث الذهبي، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للصعيد، حيث عانى هذا الإقليم الكثير من التهميش، والإهمال على مر سنوات عديدة سابقة؛ وحيث ينعكس تنمية هذا الجزء من الدولة المصرية على كافة أنحاء الدولة؛ نظراً لإملاكه موارد مادية وبشرية متميزة .

٦- دراسة (سحر محمد احمد غريب) ٢٠١٩ بعنوان :

" أطر المعالجة الصحفية للمشروعات القومية المصرية - دراسة حالة مشروع تنمية قناة السويس "

وتناولت هذه الدراسة المشروعات القومية من ناحية الاعلامية من خلال كيفية التعرف على اطر تقديم الصحف المصرية للمشروعات القومية لذلك من خلال دراسة حالة مشروع تنمية محور قناة السويس الجديدة واکدت الدراسة على عدة نتائج ابرزها ايجابية اطار النتائج الاقتصادية لهذا المشروع تاتي في المرتبة الاولى ثم نتائج اطار التنظيم ثم اطار المشاركة المجتمعية.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها للجانب الاقتصادي للمشروعات القومية مع دراسة حالة مشروع المثلث الذهبي لجنوب الصعيد

٧- دراسة (اسماء صلاح جبر) ٢٠٢٠ بعنوان :

" المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر "

وتناولت هذه الدراسة اثر المشروعات القومية على التنمية الشاملة من خلال دورها في إعادة رسم الخريطة العمرانية في مصر وزيادة المساحة السكانية بها وإقامة مجتمعات عمرانية تنموية متكاملة ، واکدت الدراسة على نتائج من ابرزها دور هذه المشروعات في توفير فرص العمل للشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات .

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة بانها تناولت اهمية المشروعات القومية واهدافها بوجه عام مع التركيز على مشروع المثلث الذهبي ودوره في التنمية العمرانية واقامة مجتمع عمراني مستدام في اقليم الصعيد .

منهجية البحث:

يقوم على المنهج الاستقرائي الوصفي؛ حيث يتناول المشروعات الكبرى القومية بوجه عام، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع استخدام المنهج القياسي في تحليل دور مشروع المثلث الذهبي بشكل خاص على التنمية المستدامة .



فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية أساسية هي: مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها .

خطة البحث:

سيتم تناول البحث من خلال عدة محاور هي:

- المحور الأول: ماهية المشروعات القومية الكبرى .
- المحور الثاني: مشروع المثلث الذهبي .
- المحور الثالث: دور المثلث الذهبي في تحقيق التنمية المستدامة .
- المحور الرابع : الجانب التطبيقي للدراسة
- النتائج والتوصيات .

المحور الأول: ماهية المشروعات القومية الكبرى:

أولاً: تعريف المشروعات القومي:

يمكن تعريف المشروعات القومية بأنها تلك المشروعات التي تقوم الدولة بإنشائها، ورعايتها، وتوفير الاستثمارات الملائمة لتفعيلها؛ وذلك من عدة جوانب سواء استثمار من حكومة الدولة نفسها أو من جانب الاستثمار الخاص المحلي أو الاستثمار الخاص الأجنبي . حتى يتم إتساع النطاق الجغرافي لتلك المشروعات فتشمل مختلف الأقاليم والمحافظات في الدولة مع وضع خطة زمنية للإنتهاء من عمل للمشروعات وتصل لعشرين عام أو أكثر للإنتهاء من العمل . (فيصل عبد المقصود، ٢٠٠٢)

هذا ويتم تقسيم المشروع القومي إلى نوعين أحدهما على المستوى الإقليمي والتي تكون على نطاق المحافظات، بما يتوفر لها من موارد حالية ومستقبلية بهدف زيادة القدرة الإنتاجية، والنوع الآخر على المستوى المحلي، والتي تهتم بالمشروعات الخدمية، والاجتماعية في التجمعات القروية، والريفية والأحياء. (وزارة الاستثمار، ٢٠١٢)

- خصائص المشروعات القومية:

تتميز المشروعات القومية بعدة خصائص منها:

١. تعدد مصادر التمويل نتيجة الزيادة حجم الإنفاق الاستثماري؛ وذلك لكبر حجم وسعة المشروع القومي .

٢. تشتمل على بعد زمني؛ حيث يتمثل في تحقيق هدف قومي من خلال الوزن المستقبلي للاستثمارات، وبعد مكاني حيث يتمثل في عمل توازن في توزيع هذه الاستثمارات.
٣. تشمل شبكة كبيرة من الأنشطة القطاعية المرتبطة ببعضها البعض؛ لذلك فهي تستقطب طاقات بشرية متعددة .
٤. تحقيق تنسيق وتعاون بين مؤسسات الدولة لتنفيذ المشروع حيث تتم شراكة بين القطاع الخاص والعام لتنفيذ هذا المشروع. (عبد القادر دياب، ٢٠١١)

- أهداف المشروع القومي الكبير:

- تسعى المشروعات القومية إلى تحقيق عدة أهداف محورية منها:
- أ. تنمية كافة القطاعات الإنتاجية، والخدمية والتي تشمل مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية، وبذلك يتم تحقيق نمو متوازن .
 - ب. العمل على تصحيح الإختلالات في إطار توزيع الاستثمارات عوائد التنمية بين المحافظات المصرية المختلفة؛ وذلك عن طريق تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين السكان.
 - ج. استغلال جميع الموارد المتاحة في مختلف الأقاليم، وإنشاء مناطق جديدة، وإعادة توزيع خريطة السكان وزيادة العمران؛ وبالتالي تقليل حدة الضغط السكان والهجرة إلى المدن الكبرى؛ مما يؤدي إلى إهدار الموارد.
 - د. زيادة الرقعة الزراعية بإستصلاح الأراضي الزراعية؛ وذلك لسد الفجوة الغذائية .
 - هـ. توفير المزيد من فرص العمل الجديدة؛ وبالتالي العمل على حل مشكلة البطالة.
 - و. القدرة على إجتذاب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في دعم التنمية، وأيضاً الاستثمارات الخاصة المحلية بإعداد مناخ ملائم لهذه الاستثمارات.
 - ز. تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على مشكلة الفقر.
 - ح. القدرة على الاستمرار والنمو ومواجهة الأزمات؛ وبالتالي تمثل هذه المشروعات أحد دعائم التنمية المستدامة الشاملة والمحافظة على البيئة. (فيصل عبد المقصود ٢٠٠٢،

- التحديات التي تواجه المشروعات القومية:



١. التكلفة المرتفعة جداً؛ حيث يعبر عن المشروع القومي بأنه المشروع الذي تبلغ تكلفته أكثر من مليار جنيه؛ مما يزيد من مشكله نقص السيولة .
٢. الآثار السلبية الاجتماعية الناتجة من التضخم، وإرتفاع أسعار السلع الأساسية؛ نتيجة لتركيز الموارد في المشروعات القومية على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
٣. انخفاض مصادر التمويل بسبب قلة الحصيلة الضريبية؛ وذلك لضعف الموازنة العامة، وضعف الاستثمار الأجنبي.
٤. تحجيم الدور الحيوي للمشروعات المتوسطة والصغيرة عن طريق تحويل السيولة للمشروعات القومية، وتخصيص كل الموارد بشكل مكثف لها.
٥. تأثر الاقتصاد المصري بالتغيرات الإقليمية، والدولية؛ نتيجة لتصاعد التوترات السياسية والاقتصادية، والاتجاهات العالمية لرفع أسعار الفائدة.
٦. طول الفترة الزمنية للمشروعات القومية حتى يتم تشغيله، والإستفادة من آثاره التنموية الإيجابية. (فيصل عبد المقصود، ٢٠٠٢)

- عرض المشروعات القومية في مصر:

- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠١٥):

تهدف المنطقة الاقتصادية إلى تنمية محافظات بورسعيد، وإسماعيلية، والسويس لخدمة المشروعات اللوجستية والصناعية، لتوفير فرص عمل الشباب، كما تهدف المنطقة لتحقيق عائد يبلغ قيمته نحو (١٢ مليار دولار أمريكي سنوياً). وتعتبر (شركة تيدا الصينية) من أولى شركات الاستثمار في المنطقة؛ حيث أنها قامت بتوقيع اتفاقية تنمية استثمارية مع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة (٤٥ عاماً)، وكذلك مجموعة شركات (جوشي الصينية) التي تمتلك إحدى أكبر المنشآت التي تعمل في مجال صناعة الألياف الزجاجية في العالم، كما قامت أكثر من (٨٠) شركة صينية أخرى بضخ حوالي مليار دولار في مشروعات البنية التحتية، والمشروعات الصناعية، والترفيهية على مساحة تقدر بنحو (١٠٣ كم ٢ مربع). ولقد تم وضع نظام خاص للهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لإدارة الجمارك، والضرائب، وخدمة المشروعات اللوجستية، والصناعية؛ وذلك وفقاً لقانون (رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢). (موقع الهيئة العامة للإستعلامات، ٢٠٢٢)

- قناطر أسيوط الجديدة من أهم المشروعات المائية (٢٠١٨):

يعتبر هذا المشروع أكبر مشروع مائي علي نهر النيل في مصر بتكلفة تصل لحوالي (٦.٥ مليار جنيه)، ويهدف إلى تحسين حالة الري بإقليم مصر الوسطي لهذه المحافظات الخمسة

(الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط) من خلال خدمة (مليون و ٦٥٠ ألف فدان)، وأيضا لتحسين الملاحة في نهر النيل، كذلك إنشاء محطة إنتاج كهرباء نظيفة بأربع وحدات تنتج كل وحدة (٨ ميجا وات)، وأيضا يعمل على خلق محور جديد بأسيوط بإنشاء كوبري أعلى القناطر الجديدة لربط شرق وغرب النيل. ويمول هذا المشروع بدعم مشترك من الحكومة المصرية والألمانية، ويعمل على خلق فرص عمل للشباب مؤقتة، ودائمة يعطي لشباب أسيوط الأولوية فيها.

(خطة التنمية الاقتصادية، ٢٠١٥/٢٠١٦)

- المشروع القومي للطرق بناء مجتمعات عمرانية جديدة (٢٠١٨):

يهدف هذا المشروع إلى تحسين ورفع كفاءة الطرق القائمة، وإنشاء طرق جديدة؛ وذلك لتسهيل حركة التنقلات؛ ولتحسين البنية التحتية؛ مما يفتح آفاق جديدة للاستثمار، كما أنه يساعد على ربط محافظات الجمهورية ببعض، وبناء مجتمعات عمرانية جديدة؛ وبالتالي زيادة الدخل القومي .

لقد تم تطوير طريق (القاهرة السويس) بطول (٧٠ كم)، وتطوير طريق وادي النطرون - العلمين بطول (١٣٥ كم)، تقاطع الطريق الدائري الإقليمي مع ترعة الاسماعيلية، وطريق الإسماعيلية الزراعي، وإنشاء طريق الفرازة - عين دلة بطول (٨٧ كم)، وطريق شبرا - بنها الحر بطول (٤٩ كم). وذلك بإجمالي تكلفة تقدر نحو (٣٢ مليار جنيه)

وأيضاً تطوير شبكة الطرق الحالية (بطول ٢٠٠٠ كم، بتكلفة ٦ مليار جنيه) مثل: ازدواج طريق سوهاج قنا الصحراوي الغربي (بطول ٤٠ كم)، وإستكمال إنشاء الطريق المزدوج طنطا - كفر الشيخ (بطول ١٨ كم)، وإنشاء طريق (توشكا - أرقين) مرحلة ثانية، وإزدواج طريق بني سويف - المنيا الزراعي، تطوير طريق القاهرة - العين السخنة (بطول ٨٨ كم)، وإنشاء الطريق الدائري الأوسطي (قطاع السخنة - الأوتستراد) بطول ٢٦ كم، وطريق النفق شرم الشيخ بطول (٣٣٤ كم)، ومحور عدلي منصور (بطول ٥٠٥ كم)، كباري محور روض الفرج بطول ١٦ كم.

(وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠١٥) (وزارة النقل، ٢٠١٨)

- مشروع المليون ونص المليون فدان - مجتمعات مستدامة:

يتكون المشروع من ثلاث مراحل: الأولى تضم ٩ مناطق بمساحة (٥٠٠ ألف فدان)، المرحلة الثانية تشمل ٩ مناطق بمساحة (٤٩٠ فدان)، والثالثة بمساحة (٥١٠ ألف فدان) ويعطي المشروع (١٣ منطقة) في (٨ محافظات) معظمها في الصعيد هي (قنا، أسوان، المنيا، الوادي الجديد، مطروح، جنوب سيناء، الإسماعيلية، الجيزة)، وتكون هذه المناطق بقرب المناطق الحضرية، وخطوط الاتصال بين المحافظات، وشبكة الطرق القومية، والكهربائية يعطي أولوية لشباب



الخريجين وصغار المزارعين في توفير القطع الزراعية لهم؛ بهدف تقليل حجم البطالة، وتبلغ تكلفة المشروع الأولية من (٦٠-٧٠ مليار جنيه)، ويتم الاعتماد فيه على الري بالمياه الجوفية. وتتولى شركة تنمية الريف المصري إدارة المشروع. ويعتبر هذا المشروع حل استراتيجي لمصر في ضمان توفير الأمن الغذائي لها. (سعد نصار، ٢٠١٦)

- مشروع استراتيجية تنمية سيناء - مجتمعات جاذبة (٢٠١٤-٢٠٢٢):

تشمل عملية التنمية مختلف أنحاء سيناء، والتي تبلغ مساحتها (١٦٠ ألف كم ٢)، وتهدف إلى تحسين مناحي الحياة والظروف المعيشية لأهالي سيناء، وإقامة مجتمعات زراعية، وصناعية، وعمرانية، وتكون مناطق جاذبة للسكان للعمل فيها عن وادي النيل الضيق.

وبالتالي تعمل التنمية الشاملة لسيناء على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، والتي تحقق رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ عن طريق إنشاء مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة؛ لخلق فرص عمل، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين المستوى الاجتماعي، والثقافي لأهالي سيناء .

ومن المشروعات المستهدفة في سيناء: مشروعات المياه مثل: تجديد محطات تحلية المياه في وسط سيناء، وشبكة مياه العريش، ومشروع إمداد مدينة رفح الجديدة بالمياه، ومحطة تحلية الشيخ زويد بطاقة (٥٠٠٠ م ٣ / يوم)

أيضاً من مشروعات التنمية المستهدفة في شمال سيناء مشروعات التعليم، ومشروعات الزراعة والري، وإنشاء شبكة صرف بجنوب القنطرة، ومشروعات النقل والتخزين، وإنشاء ورفص طرق مدن وقرى بشمال سيناء، والعديد من المشاريع التي تستهدف تنمية أرض الفيروز، وذلك بجملة استثمارات تبلغ حوالي (١.٣٦٣ مليار جنيه)، وتمول الخزنة العامة منها بنسبة (٧٥ %) على برامج التعليم، متمثلة في جامعة الملك سلمان، وتطوير جامعة العريش، والنقل، المياه، والإسكان، والزراعة، وإنتاج بنجر السكر. (الموقع الرسمي للجهاز الوطني لمياه شبه جزيرة سيناء) .

- مشروع استراتيجية الطاقة المستدامة (٢٠١٧-٢٠٣٥):

ويستهدف تطوير قطاع إنتاج البترول والغاز الطبيعي من خلال التعاون بين وزارتي البترول والكهرباء والاتحاد الأوروبي لإصدار قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز، ومواجهة التحديات التي تعوق مسيرته، واتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية التي تتضمن إتاحة شبكات نقل وتوزيع الغاز وفق ضوابط، وتم إنشاء هيئة تعمل على مراقبة كل أنشطة سوق الغاز، ومراعاة مصالح جميع المشاركين في السوق، وتهيئة المناخ المناسب للسوق التنافسي، ومنع أي ممارسات احتكارية، وتوفير المعلومات والتوصيات لكل من المستهلكين، والمشاركين، وتحرير السوق، ويسهم هذا المشروع في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل جديدة. ويعتبر حقل (ظهر) من أهم

مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعي (امتياز- شروق) حيث أنه تغطي حوالي ١٠٠ كيلو متر من مساحة منطقة البحر المتوسط وتم حفر (٧ آبار) في المرحلة الأولى بإستثمارات (٤-٥) مليارات دولار، وترتفع تنمية الحقل لـ (١٦) مليارات طول فترة المشروع، وتعد شركة (أبني الإيطالية) هي المستثمر الرئيسي لحقل ظهر فهي تمتلك (٦٠%) من منطقة (امتياز شروق) في مقابل (٣٠%) لشركة (روسنفت الروسية)، (١٠%) لشركة (بى بى البريطانية).

(موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

- مشروع مدينة الأثاث بدمياط:

وتعتبر مدينة مكملة لمدينة دمياط القديمة، والتي تشتهر بصناعة الأثاث وتبعد عنها مدة (٢٠ دقيقة) وهي نقلة نوعية في صناعة الأثاث للتحويل إلى التنافسية العالمية، وتضم (١٥٠٠ ورشة صغيرة ومتوسطة من (٥٠-١٥٠ متر) وبها ١٥٠ مصنع كبير، وتم إنشاء مركز تكنولوجيا الأثاث لإعداد الدراسات التسويقية لمصنعي الأثاث، ويتضمن هذا المركز مؤسسة تعليمية، وأكاديمية للتقييم وقاعات مخصصة للمعارض، ومنطقة خدمات متكاملة، ومخازن، ومؤسسات مالية، ومصرفية، ومستشفى، ودور عبادة؛ حيث يهدف المشروع لإنشاء مدينة متكاملة ومخصصة في صناعة الأثاث تخدم السوق المحلي، وتصل للسوق العالمي وزيادة الصادرات؛ وفقاً لأحدث التطورات العالمية، ومن المتوقع أن تتوفر فرص عمل مباشرة، وغير مباشرة تتعدى (٢٥ ألف فرصة عمل). (موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

- مشروعات قومية أخرى:

وبعد هذا العرض المختصر لبعض المشروعات القومية يوجد أيضاً العديد من المشروعات القومية الأخرى منها:

- مشروع الإستزراع السمكي (ببركة الغلبون) بمحافظة كفر الشيخ: والذي يهدف لسد الفجوة الغذائية على مساحة ٥٩٠٧ حوض سمكي؛ وذلك عن طريق إنتاج سلالات عالمية ممتازة لها عائد اقتصادي كبير ويقتل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ويهدف لتوفير فرص عمل جديدة
- مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر: وهو منطقة اقتصادية جديدة تقع بين قنا وسفاجا والقصير، وهي من أكثر مناطق الغنية بالمصادر التعدينية، وتمثل (٧٥%) من المصادر التعدينية في مصر .

وسنتناول هذا المشروع بشيء من التفصيل في المحور التالي حتى نقف على ماهية المشروع ودوره في التنمية المستدامة وتحقيق رؤية مصر (٢٠٣٠)، وهناك مشروعات أخرى مثل: مدينة الجلود بالروبيكي، ومشروع تطوير الريف المصري، وحياء كريمة، وهكذا نلاحظ أن كل مشروع



قومي يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية، وتقليل التحديات التي تواجهها؛ حيث أنه يعمل من خلال الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بتوفير فرص عمل للشباب وجذب استثمارات خارجية وداخلية، وتوزيعها على جميع مناطق الدولة وتعميرها؛ مما يحافظ على تخصيص الموارد المتاحة لهذا الجيل، والأجيال القادمة فيحدث نوع من التوازن الاقتصادي والبيئي، وقد بلغ عدد هذه المشروعات (٧٧٧٧) مشروعاً بتكلفة تصل (١.٦١) ترليون جنيه، (ويتم تنفيذ حوالي ٣٣٩٢ مشروعاً بتكلفة ١.١٣ ترليون جنيه) .

وأدت هذه المشروعات إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٦ % وإلى إنخفاض في مشكلة البطالة . (إيمان محمد خيرى ، ٢٠٢٢)

وقد بلغت قوة العمل في عام (٢٠٢٢) حوالي ٢٩.٩٩ مليون عامل بالمقارنة عام ٢٠٢١ ؛ حيث كانت ٢٩.١٢ أى زادت بنسبة ٣% ، أما بالنسبة لعدد المشتغلين في عام ٢٠٢٢ فوصل إلى ٢٧.٣٨ مليون شخص مقارنة بعام ٢٠٢١ كان العدد ٢٧ مليون شخص؛ وبالتالي تراجعت نسبة البطالة لتصبح ٧.٢% بعد أن كانت ٧.٣ .

وهكذا اعتمدت المشروعات العملاقة خطة لتطوير الاقتصاد المصري، وأتاحت العديد من فرص العمل في عدة قطاعات تمثلت في قطاع الصناعة، والسياحة، والزراعة، والغاز، والتعدين؛ مما يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من إتاحة فرص عمل لكل الشباب، ورفع التهميش عنهم، وزيادة دخلهم، والحد من نسبة الفقر، وزيادة رفاهية المواطن. (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢)

المحور الثاني: مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر:

- التعريف بالمشروع:

تركزت خطة الدولة المصرية في تنفيذ مشروعاتها القومية الكبرى في اختيار مناطق تكون غنية بالموارد الاقتصادية؛ ولكنها غير آهلة بالسكان فيتم الاستفادة من هذه الموارد بشكل مثالي وبتوزيع مخطط للسكان وخروجهم من حيز وادي النيل الضيق، ومن أهم هذه المناطق الثرية هي منطقة على شكل مثلث رأسه عند قنا وقاعدته عند سفاجا والقصير ويطلق عليها منطقة المثلث الذهبي وهي منطقة ثرية بالموارد التعدينية والمعادن الفلزية والغير فلزية مثل: الحديد، النحاس، الذهب، الفضة، الجرانيت، الفوسفات والكوارتز والفلسبار وهي معادن ذات قيمة اقتصادية فائقة وتستخدم في صناعة مواد البناء والأسمنت ويعتبر المثلث الذهبي من المشروعات ذات النفع الاقتصادي الكبير بما يتميز به من قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية والتي تساعد على سرعة تنمية المنطقة وتحقيق أهداف الدولة من هذا المشروع ولقد أكد (طارق الملا) على أهمية المنطقة تعدينياً؛ حيث سيتم التركيز على الاستثمارات الخاصة بنشاط التعدين والقادرة على تحقيق أعلى

قيمة مضافة للاقتصاد مع أهمية تحديد أولويات الاستثمار في كل منطقة من مناطق المشروع في ضوء المقومات المتوفرة ومتطلبات التنمية؛ حيث من المخطط أن يقيم المشروع على ست مراحل كل مرحلة منها تستغرق خمس سنوات؛ وبالتالي يتم الإنتهاء من المشروع بالكامل خلال ثلاثين عاماً، وتبلغ مساحة مشروع المثلث الذهبي بنحو (٩٢٠٠ كم^٢) وسيتم انشاء عاصمة المشروع تبعد عن محافظة قنا بحوالي (١٠٠ كم) وتقدر حجم الاستثمارات للمشروع بحوالي (١٦.٥ مليار دولار) وتقدر حجم العوائد السنوية للمشروع بما يتراوح بين (٨.٦) مليارات دولار سنوياً. (محمد محسوب، ٢٠١٤)

- أهداف مشروع المثلث الذهبي:

يهدف المشروع بشكل عام إلي استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي في إعداد الدراسات الجيولوجية الشاملة والتخريط الجيولوجي والثروة المعدنية والمخاطر الطبيعية لمساعدة المخططين في مجال التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها في منطقة المثلث الذهبي ويتمثل ذلك في تحقيق الأهداف التالية:

١. منطقة سفاجا، والتي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي حيث يعتبر وادي قنا من أوسع الأودية الخصبة في مصر ويتميز بأراضيه الجيدة.

(طارق الملا، عالم المال، ٢٠٢٣)

- مقومات منطقة المثلث الذهبي:

١- المقومات الجيولوجية: الصخور الرسوبية ويتم استخراج الفوسفات والجبس منها، ويمكن استخدام الحجر الجيري أو الطفلة والجبس لمواد أولية لصناعة الأسمنت، كما يوجد بالمنطقة صخور صلبة تستخدم كأحجار للزينة.

٢- المقومات التعدينية: تحتوى المنطقة على المعادن الفلزية مثل: الذهب، والكروم، والحديد، واليورانيوم كما تحتوى على المعادن اللافلزية مثل: المنجنيز، الأسبستوس، التلك، والطفلة الزيتية والفوسفور، والخامات التي تدخل في صناعة مواد البناء، والكوارتز، والفلسبار.

٣- مصادر المياه: تتمثل في خطوط المياه، وخزانات المياه الجوفية في الصخور، آبار، الأمطار السطحية، وتوجد المياه الجوفية في وادي قنا، ووادي لقيطة، والقيصر، ومنطقة النخيل، ووادي عسل، أما بالنسبة للمياه الجوفية من الآبار فتوجد بمنطقة الدراسة، وتصل إلى (٣٥ بئر) ويتم الاستفادة منها عن طريق حجزها في أحواض تصريف في الأودية الجافة حيث تتمكن هذه الأحواض



من إستقبال مياه المطر مثل: (نظام صرف البحر الأحمر)، و(نظام صرف وادى النيل) . (علاء سليمان ، ٢٠١٤)

٤ - المقومات التضاريسية:

- قسمت المنطقة لعدة وحدات جيومرفولوجية هي:
- نطاق السهل الساحلي: يشمل الأراضي المنخفضة الممتدة فى موازه جبال البحر الاحمر ويتميز باتساعه، ويتغذى بالرواسب النهريه، ويمكن إستغلالها فى التنمية البشرية عن طريق اقامة القرى السياحة على خط الشاطئ، وإقامة التجمعات السكانية.
- المنطقة المستوية: وتبدأ من المنطقة الشرقية لنهر النيل عند قنا، والتي يمكن إستغلالها فى النشاط الزراعي وزراعة حدائق اشجار الفاكهة.
- نطاق التلال: وهى قسمين أولهما مناطق التلال الساحلية وتضم المناطق الواقعة إلى الغرب من السهل الساحلي للبحر الأحمر، مناطق التلال الداخلية وتنقسم المنطقة لعدد من الأودية والمجاري.
- نطاق الجبال: سلاسل جبال البحر الأحمر، وتمتد فى سلسلة غير متصلة مستقيمة تقترب من ساحل البحر الأحمر كلما إتجهنا جنوباً، وتفصل هذه الجبال على هيئة سلسلة ينفصل بينها الأودية.

٥ - مقومات شبكة الطرق والبنية الأساسية :

تتميز المنطقة بموقع جغرافي يسهم فى تسهيل عملية الربط والاتصال بين الساحل والوادي من خلال شبكة طرق برية، بحيث تعتمد مدن وادى النيل على موانئ البحر الأحمر وخليج السويس فى ممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما يتم ربط السياحة الترفيهية، والعلاجية بتلك السياحة الثقافية والتاريخية فى مدن وادى النيل.

وتتمثل هذه الطرق فيما يلى:

- طريق سفاجا / قنا: وهومن الطرق الرئيسية العرضية ذات الإتجاه العكسي بطول (٦٤ كم)، وعرض (٥.٧ متر) ويعد الطريق الرئيسي الأول الذى يربط بين محافظة البحر الأحمر ومحافظة قنا.

- طريق القصير/ قفط: ويبلغ طوله (١٧٤ كم) بعرض (٧.٥م) ويمتد حتي يعبر جبال البحر الأحمر إلي مدينة القصير ويظهر علي طول الطريق الكثير من المعادن مثل: المنجنيز، والكوارتز، والتلك؟

- طريق الفواخير: وهو طريق عمودي يربط بين مدينة الفواخير بوسط الصحراء بكل من طريقي سفاجا/ قنا، والقصير/ قفط ، حيث يقطع هذا الطريق مواقع كثيرة للمحاجر والمناجم وتم اختيار مساره ليصل إلي المناطق الصناعية. (موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

٦- المقومات السياحية والثقافية:

توجد العديد من المناطق السياحية بمنطقة المثلث الذهبي منها:
القلعة العثمانية بالقصير، وادي الحمامات، معبد الحيطه، معبد قوص، معبد شنهور بقوص، معبد دندرة، المعبد الرئيسي المكرس للإلهة حتحور - معبد صغير مكرس للآلهة إيزيس، البحيرة المقدسة، كنيسة ترجع للقرن الخامس الميلادي، الماميزي الذي يرجع الي عصر الأباطورأوكتافيوس، وغيرها من الآثار التي ترجع للعصر الفرعوني والقبطي والروماني.
كما تشكل المحميات الطبيعية الموجودة في كل من قنا، وأسوان، والبحر الأحمر، عامل سياحي هام ومنها: محمية جزر البحر الأحمر، محمية وادي علبة ومحمية جبل شايب وغيرها . (موقع بوابة مصر، ٢٠١٩)

وهكذا لقد وضعت شركة (دي بولونيا) الإيطالية المخطط العام للمشروع بالتعاون مع هيئة التنمية الصناعية، وتم سداد اتعاب شركة (دي بولونيا) بقيمة (١٠٧) مليون دولار بمنحة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتبلغ حجم الاستثمارات للمشروع حوالي (١٦.٥) مليار دولار، كما بلغت استثمارات البنية التحتية حوالي (٢.٥) مليار دولار، ويتم إنشاء المشروع علي (٦) مراحل حيث يتم الإنتهاء منه عام (٢٠٤٥) ويتمحور مشروع المثلث الذهبي حول تطوير مواني هامة منها:

تطوير ميناء ومدينة سفاجا: والتي تهدف إلي تحويله لميناء تجاري صناعي عالمي من خلال تهيئة الميناء لأغراض متعددة مثل الصب الجاف ، والحاويات ، ومشروعات خدمات الشحن والتفريغ والنقل البحري.

- تطوير ميناء الحمرابين: بجعله ميناء متكامل مع ميناء سفاجا لتجارة المواد التعدينية والحجرية والمواد الاستخراجية المصنعة.

- تطوير مدينة القصير: لجعلها مقصد سياحي بيئي عالمي كما يتوقع انشاء مركز اقتصادي لوجستي شمال غرب سفاجا ، ويشتمل علي عدد من الأنشطة التعدينية والاستخراجية،



واللوجستية، وأيضاً مراكز تسويقية، واسكان اداري، وفندقي، وترفيهي وكذلك سيتم انشاء مناطق صناعية في منتصف الطريق ما بين قنا وسفاجا ، ومقترح اقامة منطقتين صناعيتين تزيد مساحة كل منهما عن (١٥٥ كم ٢)
ومن أهم الصناعات المتوقعة هي صناعة: الزجاج والسليكون، صناعة الرخام، ومواد البناء والزينة والحجر الجيري، والأسمت، الفوسفات، والسمة الفوسفاتية، ومعالجة وتركيز المعادن الثقيلة ، وتركيز وتنقية وتكرير الذهب وغيرها من الصناعات. (موقع خريطة مشروعات مصر، ٢٠٢٢)

- المعوقات والتحديات التي تواجه مشروع المثلث الذهبي:

لما كان مشروع المثلث الذهبي من أهم المشروعات التنموية لصعيد مصر كمشروع قائم علي فكرة التنمية المستدامة الشاملة يقدم كافة التسهيلات والخدمات لمنطقة جنوب مصر ، ورفع المستوي المعيشي للسكان وزيادة معدلات تشغيل الشباب لذلك فانه يجب علي الحكومة التصدي لأي عقبات تواجه مسار هذا المشروع واتمام تشغيله وتتضمن هذه المعوقات والعقبات ما يلي:

١- التشريعات الحاكمة للاستثمار في المشروعات التعدينية:

حيث أنه لا يتم اصدار قانون للثروة المعدنية يسهم في تحقيق عائد مناسب للدولة من الموارد التعدينية بحيث يضمن تدني الرسوم اللازمة لاستخراج المعادن، أيضاً يضمن فاعلية اللوجستيات الخاصة بنقل الخدمات قبل البدء في عمليات استخراج المعادن التابعة لشركتي النصر للتعدين، وفوسفات أبو طرطور في المنطقة الممتدة من أسوان لسفاجا وبالتالي يسهم ذلك في زيادة تدفق المنتجات من المنطقة، وتكوين رؤية واضحة لاستغلال المعادن المتوفرة بها كما يضمن هذا القانون ايضا وضع خريطة واضحة من قبل المساحة الجيولوجية، وتكون موثقة عالميا بحجم الاحتياطات، وجودة الخامات في المنطقة ومدى امكانية اقامة مشروعات متكاملة عليها.

[https://www.almasylyoum.com/news/details/535215\)2014](https://www.almasylyoum.com/news/details/535215)2014)

٢- مشكلة نقص الطاقة:

والتي تعتبر من أهم المعوقات للمثلث الذهبي حيث أنه من المعروف ان الصناعات التعدينية صناعة كثيفة الطاقة وفي نفس الوقت تعاني مصر من عجز شديد في الطاقة مما يؤثر علي مقدرة المنتج المحلي علي المنافسة السعرية عند التصدير للأسواق العالمية بالمقارنة بالصناعة التعدينية العربية والتي تتميز بأنها متقدمة ولديها طاقة رخيصة

٣- الإجراءات البيروقراطية المعقدة:

والتي تواجه المستثمر في المجال التعدين في مصر حيث تتسبب هذه البيروقراطية في تقليل فرص لاستثمار الاجنبي علي غرار ما حدث مع شركة (ثيوتا) العالمية التي قامت بتقديم مشروع لإقامة مجمع للاسمدة الفوسفاتية ولكنها قامت بسحبه بعدما عانت من الروتين. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٤)

أزمة نقص الكوادر العاملة في المشروع: فبالرغم من امتلاك الصعيد خريجين بكافة التخصصات إلا أنها غير مؤهلة لبناء مشروع، وبالتالي قامت الحكومة باستقطاب كوادر من خارج الصعيد من القاهرة وغيرها مما يهدد المشروع بالفشل بسبب صعوبة هذه الكوادر؛ وذلك لاختلاف طبيعة الصعيد عن باقي أقاليم مصر، كما يتم تحمل تكلفة باهظة لتدريب وإعداد الخريجين والشباب في حالة الاكتفاء الذاتي بخريجي الصعيد فقط واعطائهم دورات تدريبية وورش عمل خاصة في المحاجر بحيث يتم تناسق بين الجانب النظري والجانب العملي، كما أن التأكيد علي استراتيجية اللامركزية وألوية الاهتمام بشباب الصعيد أكثر من القاهرة يساعد علي نجاح المشروع بشكل كبير.

انفصال كل هيئة مسئولة علي المشروع عن غيرها: بحيث تحدث عشوائية في القرارات وفقد للتواصل مع الهيئات المتبنية للمشروع مما يعمل علي هروب المستثمر من الاستمرار في المشاركة للمشروع كما ان عدم وجود هيئة عليا تهتم بتنمية الصعيد تعتمد بصفة أساسية علي المزايا التنافسية لكل محافظة من محافظات الصعيد مما يسهم في خلق تجمعات صناعية متكاملة تحقق هدف المشروع في إطار رؤية (٢٠٣٠).

(جمال كمال الدين، ٢٠١٧)

السيول والإخطار الطبيعية: تعتبر السيول من أهم المخاطر التي تواجه منطقة المشروع المثلث الذهبي حيث تتعرض منطقة للسيول بدرجاتها المختلفة، ولذلك التصدي لهذه المشكلة يتطلب جمع الكثير من المعلومات الطبيعية والمناخية والاقتصادية والدراسات الميدانية لمحاصرة المشكلة ومحاولة السيطرة علي السيول بإنشاء مخزات السيول وإنشاء ولسدود عند مصبات الأودية. الزلازل والانهيارات الأرضية: حيث توجد في طريق قنا / سفاجا مجموعة من التشققات علي جانبي الطريق، كما ان المنطقة يصدر منها زلازل ضعيفة إلي متوسطة القوة مما يتسبب في كسر خطوط أنابيب المياه الواصل إلي الغردقة من قنا، وتقع هذه المنطقة بين صدين مما يجعلها تمثل منطقة هبوط تتأثر بقوتي شد عكس بعضهما لا تتحملة التربة وما عليها من بنية تحتية. (بوابة مصر، ٢٠١٨)



المحور الثالث: دور المثلث الذهبي في تحقيق التنمية المستدامة:

نظراً لما يمتلكه مشروع المثلث الذهبي من موقع جغرافي مميز فإنه تبني استراتيجية التنمية بالمنطقة تأتي علي أساس المميزات المختلفة للمنطقة، فهذا المشروع كمشروع قومي يعتبر أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية، ناهيك عن ما يتميز به هذا المشروع من ثروات معدنية وزراعية، مقومات سياحية تجعل منه نقلة هائلة لتحقيق تنمية متوازنة لمختلف محافظات مصر وعلي رأسها محافظات الصعيد، مما يصب في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة بمحاورها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، البيئية من خلال إرساء قواعد العدالة الاجتماعية بالمفهوم الشامل وتخفيض نسبة البطالة والحد من الفقر، وإعادة توزيع السكان في سلسلة من المدن الجديدة وخلق مجتمعات عمرانية اقتصادية حديثة تتيح المزيد من فرص العمل الحقيقية للشباب، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة مشروعات متنوعة في عدد من المجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن تمثل مصدر رئيسي لتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد القومي المصري .

وسيتم عرض دور مشروع المثلث الذهبي في التنمية المستدامة من خلال طرح برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر الصادر عن البنك الدولي في عام (٢٠١٦)، حيث جعلت الحكومة المصرية التحديات التي تقابل صعيد مصر من نقص فرص العمل وإرتفاع معدلات البطالة، وزيادة التهميش، وإنخفاض الخدمات المقدمة للشرائح الفقيرة، وغيرها محور تركيز الإصلاحات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، والتي عبرت عنها استراتيجية التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)

أولاً: البعد الاقتصادي:

يقدر الفقر في صعيد مصر بنسبة (٣٥.٨ %) مقارنة بمعدل الفقر علي مستوي الدولة والذي يقدر بحوالي (٢٠.٥%)، كما أن معدل الفقر في المناطق الريفية يبلغ ثلاث أضعاف معدل الفقر في المناطق الحضرية من صعيد مصر؛ وذلك لارتفاع معدل الاعالة والبعد عن الموائى ومنافذ التسويق، وأيضا بسبب حركات التنقل والهجرة من الريف للحضر كما أن ضعف النشاط الاقتصادي في صعيد مصر بسبب انخفاض التمكين للمواطنين وضعف البنية التحتية او جودة الخدمات، وضعف مناخ الاستثمار، وضعف عوامل الدعم للتطوير ، كلها تؤدي إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي وضعف الرخاء والرفاهية الاقتصادية. (غانم حافظ، ٢٠١٤)، (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥)

ويشتمل المثلث الذهبي على الكثير من المقومات التي تساعد الدولة على التقدم الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي حيث يسهم المشروع كبعد اقتصادي للتنمية المستدامة عن طريق

العمل على إنشاء (الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية) ومقرها في قنا والتي تهدف الى وضع خطة لمشروع المثلث الذهبي تؤدي إلى توفير (٣٥٠ الف) فرصة عمل مباشرة قد تصل بمليون فرصة حيث يتم اخراج المواطن من الوادي للمناطق المتاحة الجديدة، كما تعتمد هذه الهيئة علي ثلاثة محاور تعمل علي تنفيذها وهذه المحاور هي الثروة المعدنية وكيفية استغلالها علي الوجه للأمثل من خلال الصناعات التحويلية، أيضا المحور الثاني هو الثروة الزراعية والتي يتم استغلال (٣٦ الف) فدان من المياه الجوفية لصالح هذه الأراضي الزراعية. أما المحور الثالث فهو السياحة عن طريق المحميات الطبيعية والآثار المختلفة واستغلال الشواطئ، وتعمل الهيئة على تفعيل الاستفادة من هذه المحاور الثلاثية علي نحو يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي لمنطقة الصعيد وعلي مستوي الدولة ككل، وتشمل الاستثمارات الإجمالية للمشروع بقيمة ١٦.٥ مليار ومن أهم الصناعات التحويلية في المنطقة هي صناعة الزجاج والسيكون وصناعة الرخام ومواد البناء والحجر الجيري، والإسمنت، والفوسفات، والأسمدة الفوسفاتية، وتكرير الذهب، ومعالجة وتركيز المعادن الثقيلة . وقد تم إصدار قانون عام (٢٠١٥) ليضع ضوابط علي صناعة التعدين كوسيلة لاستخدام موارد المنطقة بصورة أكثر كفاءة وبالتالي زيادة العوائد الاقتصادية كما يهدف المشروع إلي إقامة (٤) مناطق صناعية تعدينية ومناطق تخزينية لوجيستية تعدينية فكل منطقة تختص في نوع محدد من الصناعات التعدينية والتحويلية، فمثلاً منطقة غرب سفاجا تتخصص في صناعة تكرير الذهب اما منطقة شمال مرسى علم تتخ صفي صناعة الزجاج والكوارتز، ومنطقتي شال الجبل وجبل الضوى الصناعية فيتخصصا في صناعة الإسمنت ، وأيضا يشمل المشروع علي تأسيس محطة كهرباء بسعة (٤جيجا وات) ومحطة طاقة شمسية (٢٥٠ ميجا وات) ومحطة تحلية بسعة (١٠٠ ألف متر مكعب في اليوم مدعمة بمصنع ملح ومصنع كلورالكي، ومعمل تكرير بطاقة (٢٠٠ الف) برميل في اليوم ومرتبطة بوحدات انتاج بتروكيماوية.

كما يشتمل المشروع علي تشكيل وحدات التنمية التعدينية المتخصصة في استخراج الخامات وإقامة (٥/٧) مجمعات تعدينية جديدة ووصلات طرق تربط مناطق الاستغلال التعديني بالطرق الاقليمية الرئيسية؛ وذلك من خلال الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية والعديد من المدن والمجتمعات المحلية المستدامة يوفر المثلث الذهبي فرص للعمل اللائق تضمن النمو الاقتصادي للدولة. (أحمد عبدالله عبدالغنى، ٢٠٠٧ ، ص٧)

كما يهدف المشروع أيضاً لإقامة مركز مال وأعمال، وخدمات لوجستية، وبورصة للمعادن الرئيسية بإقليم مدينة سفاجا، وتطوير ميناء سفاجا ليكون بمثابة الميناء المحوري لتصدير



الخامات التعدينية والمنتجات الصناعية التعدينية الرئيسية على مستوى محافظات البحر الأحمر وعلى المستوى القومي.

وبالنسبة لشبكة الطرق والبنية التحتية فإن المشروع يشمل إقامة شبكة الطرق اللازمة لتطويره وتنميته مثل استكمال ازدواج طريق قنا - سفاجا - باعتماد قدرة (٦١٥) مليون جنية، ازدواج طريق الصعيد/ البحر الأحمر / وإنشاء الاعمال الصناعية وازدواج طريق القصير/ مرس علم/ وإنشاء طريق جديد فى صحراء شرق النيل امتداد لوصلة قنا على طريق الصعيد البحر الأحمر. ويشمل المشروع أيضاً إنشاء الموانئ البحرية اللازمة لتطويره وتنميته مثل: إنشاء ميناء سفاجا البحري بأرصفة متعددة (حاويات بضائع عامة) بطول (٥ كم) على طول الساحل وبطاقة إجمالية (٤٠ مليون طن) وإنشاء ميناء أبو طرطور بمحطة صب جاف، ومحطة صب سائل ورصيف متعدد الاغراض بطول (٣٠٠ متر) بإجمالي تكلفة (١٣٥ مليون دولار).

ومن الناحية الزراعية توجد أراضي شاسعة قابلة للزراعة فى وادى قنا الممطر والذي يعد أوسع وادى فى مصر وهو مناسب بشكل خاص لمشاريع الاستزراع المائي، كما تحتوى منطقة سفاجا على مجموعة متنوعة من الأسماك، كما تم عمل دراسات تفصيلية لاستغلال (٣٦ الف فدان) من المياه الجوفية.

فى القطاع السياحي تعتبر المنطقة ذات قيمة سياحية؛ خاصة وذلك من خلال موقعها على طول طريق الحج القديم حيث يتمتع هذا الطريق بالنقوش والرسومات الفرعونية المتوفرة على طولها مما يجعله مقصد للرحلات السياحية، وأيضاً يشتمل المشروع على القيام بإنشاء منتجات سياحية داخل دندرة والقيطة ووادى قنا الواقعة بين منطقتي سفاجا والقصير حيث تتميز هذه المنطقة بوجود اضخم منجم لأحجار الكريمة والذي تم استعماله من قبل الامبراطورية الرومانية فى تزيين المعابد وتحتوى المنطقة على الشواطئ البكر الممتدة والمعابد الاثرية الكثيرة وغيرها من مقومات السياحة والتي تؤهلها لأن تكون منطقة جذب سياحي وخاصة منطقة الظهير الصحراوي حتى وادى النيل كما تشكل المحميات الطبيعية فى كل من محافظات قنا واسوان والبحر الأحمر أيضاً احد اهم المقومات السياحية لمنطقة المثلث الذهبي مما يجعلها مقصد سياحي عالمي. (أحمد سلطان، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية)

وهكذا بقرار رئيس الجمهورية عام (٢٠١٧) بإشاء المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي والتي تعمل على تشجيع الاستثمارات الجديدة وتحفيز الاستثمار؛ بما يهيئ المناخ لسرعة تنمية المنطقة وتدفق الاستثمار الأجنبي الذى يقدر (٣٠ مليار دولار)؛ مما يؤدى الى تقوية الاقتصاد المصري عن طريق استعمال موارد البلاد بشكل أكثر كفاءة؛ وذلك يعمل على زيادة وجودة العوائد

الاقتصادية ، كما تهتم أيضاً بتوفير الاستثمارات اللازمة لها من جانب القطاع الخاص؛ مما يزيد من التدفقات الاستثمارية؛ وبالتالي توفير فرص عمل أكثر حيث بحلول عام (٢٠٣٠) تتحقق رؤية مصر في التنمية المستدامة من خلال تعافى الاقتصاد المصري وينضبط ويتميز باستقرار في أوضاع الاقتصاد الكلى؛ مما يجعله قادر على التنافسية والتنوع ويكون له دور فعال في الاقتصاد العالمي متكيفاً مع المتغيرات العالمية.

ويشتمل قانون المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها منطقة تدار ذاتياً من خلال سلطة مستقبلية مع منح أكبر سلطة لمجلس إدارة المنطقة بحيث يكون له الحق في التعامل مع إجراءات التأسيس والتراخيص وجميع الخدمات الأخرى للمستثمرين ويشمل نظام المناطق الاقتصادية الخاصة على حوافز وضمانات مثل تعريف موحدة للضرائب على الدخل الشخصي تقدر بنسبة (٥%)، كما يشتمل على ادراه جمركية وضريبة متكاملة ووحدة لفض المنازعات بين المستثمرين ومركز للخدمات العامة لهم حيث يتمتع المستثمر في هذه المنطقة بأنظمة ادارية وعملية مرنة ، فيستفيد المشروع داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بمعدل ضرائب يقدر ب (١٠%) على كل نشاط داخلهما وايضاً شهادة منشأ مصرية للمصدرين تسمح لهم باستغلال اتفاقيات التجارة الدولية الموقعة مع مصر والنفاذ الى اسواق الدولية الخارجية .

ويتضح دور المثلث الذهبي كأحد المشروعات العملاقة التي تعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر من خلال ما تم عرضه والمتمثل في تلك النقلة التي يحققها لمنطقة الصعيد وجعله مركز استراتيجي عالمي اقتصادي ضخم يشمل جميع الانشطة الاقتصادية مما يعظم من القيمة المضافة للاقتصاد المصري، التي تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حيث يتساوى مع الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. (المغرب، ٢٠١٦، ص ٣٠)

ثانياً: البعد البيئي:

يعد مشروع المثلث الذهبي من أهم المشروعات القومية التي لها أثار تنموية تجعل من المنطقة مقصداً تنافسياً عالمياً ، كما ان المشروع يهدف الى تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بالمنطقة بشكل يحافظ على البيئة نظيفة من التلوث بحيث تكون مضمونة للأجيال المقبلة سيكون للمشروع مزايا بيئية مختلفة من خلال توفير بنية أساسية وخدمات أفضل لتقليل الضغوطات البيئية الحالية في منطقة صعيد مصر، وذلك من خلال تحسين خدمات إدارة المخلفات الصلبة وتوفير المياه والصرف الصحي .

كما يوجد مجموعة من المزايا غير المباشرة والتي تتمثل في تحسين الطرق من الاختناقات المرورية والتي تتسبب في تلوث الهواء بالإضافة الى الضوضاء والتلوث السمعي وتوجد مزايا



مباشرة متمثلة في سلامة الطرق؛ وبالتالي تقليل الحوادث وتخفيض انبعاث الغبار على الطرق الصحراوية، والتي سيتم إضافة طبقات سطحية اليها وتتشكل المخاطر البيئية الرئيسية في قدرة المؤسسات على إدارة هذه المخاطر، وعدم كفاية المرافق لمعالجة المخلفات في المدن الصناعية ومشروعات البنية التحتية، وأيضاً تتمثل في الرقابة والمتابعة البيئية، وعدم تحقق الاستدامة البيئية لمبادرات العمل والقدرة التنافسية للتكتلات، وأخطار الصحة والسلامة المهنية في أعمال البناء والمنشأة الصناعية والآثار السلبية على المحميات الطبيعية كي تتمثل الآثار البيئية الرئيسية في تأثير الاستخدام المتغير للأراضي على الهواء والأرض والماء من جراء المشروعات التعدينية والصناعات التحويلية في منطقة المثلث؛ ولذلك يعتمد عند تنفيذ برنامج المشروع وضع دليل لحصر الآثار البيئية وتقييمها؛ وبالتالي وضع إجراءات لتحسين النظام البيئي من خلال تحسين المعايير البيئية ونظام المتابعة، وأيضاً تحسين إدارة المخلفات في المدن الصناعية، ويكون هذا الدليل جزء من كل عمليات ومراحل الانتاج لسهولة التمكن من مواجهة الآثار البيئية السلبية. (الظاهر، ٢٠١١)

كما تقوم محافظة البحر الأحمر كأحدي محافظات منطقة المثلث الذهبي بالحفاظ على البيئة حيث تم إطلاق منظومة للإعلان عن مدينة الغردقة مدينة خضراء عام (٢٠٢٢) من خلال زيادة المساحات الخضراء في ضوء تتويجها ضمن أفضل (٢٥) مقصد سياحي على مستوى العالم، كما تم إتخاذ إجراءات تنفيذ خطة تطوير شاملة للغردقة مما يسهم في زيادة جذب السياح الوافدين طول العام .

وتقدر التكاليف للاستثمارية لمشروع التنمية الشاملة للغردقة بحوالي (٤.٦) مليار جنيه، وشملت ثلاث مراحل الأولى إنشاء مدينة الحرفيين، وتشمل المرحلة الثانية جامعة الغردقة وتنسيق وتطوير عدد من الشوارع والبيادين، أما المرحلة الثالثة تتضمن تطوير منطقة الهضبة والشاطئ العام وتنسيق الكورنيش القديم وطريق الشيراتون، وإنشاء المتاحف الفرعونية بعد التنسيق مع وزارة الآثار وهكذا يتم استغلال كل المقومات السياحية الممكنة لخدمة البرنامج البيئي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل محافظات منطقة المثلث الذهبي.

(إبراهيم، ٢٠٢٣، ص ٨١٤)

كما تمثل المحميات الطبيعية في محافظات قنا واسوان والبحر الأحمر أحد أهم المقومات البيئية لمنطقة المثلث، ومن امثلتها جزر البحر الأحمر وعددها (٢٢ جزيرة) والتي تتميز بتنوع الاحياء البحرية، كما يوجد بها العديد من الطيور النادرة كمان ان هناك محميات اخرى مثل: محمية أبرق، ومحمية وادي الدئيب، ومحمية وادي علبه وجبل اشايب وغيرها وتنوع هذه

المحميات بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية، حيث تشتمل علي حياة برية ونباتات طبية ونباتات لها قيمة اقتصادية كما تشتمل على قبائل محلية وثقافات مختلفة بالإضافة إلى كل من الثروات الجيولوجية والمعدنية والمائية من آبار وعيون للمياه العذبة .

كما تتنوع النظم البيئية داخل المحميات بين البيئة الساحلية والصحراوية والمنحدرات الجبلية بما يضمن توفير الحماية للموارد الطبيعية والكائنات الحية والتي تعمل علي الحفاظ علي التوازن البيئي ادراج البعد البيئي في كافة المشروعات الاستثمارية في خطة التنمية الاقتصادية والتي تعمل علي وتحقق أهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

يهدف المثلث الذهبي إلى توجيه جزء من السكان للعيش في المناطق الجديدة والخروج من وادي النيل الضيق حيث يتم استيعاب حوالي (٢ مليون) نسمة، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة تشكل مناطق جذب للسكان، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة توزيع عوائد التنمية بين كافة فئات الدولة حيث يتم توفير وحدات سكنية بديلة للعشوائيات وذلك بالتعاون مع صندوق تطوير العشوائيات وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات لتعظيم الاستفادة من مقومات المثلث الذهبي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بالمنطقة. ومن المزايا التي لها تأثير فعال في استدامة الأهداف الاجتماعية للمثلث الذهبي هي توفير حوالي نصف مليون فرصة عمل في مختلف المجالات، وإشراك المواطن في جهود التنمية الشاملة والمستدامة بهدف تحقيق المشاركة المجتمعية، وتعزيز جهود المواطنة المحلية للتنمية المستدامة مما يحد من الهجرة من محافظات الصعيد إلى القاهرة والمحافظات الكبرى فيقلل من التكدس السكاني فيها . وقد ساعدت (هيئة تنمية الصعيد) في عملية الإسراع بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في منطقة المثلث الذهبي .

وبمشاركة أهلية لتحقيق العائد من الاستثمار في هذه المشروعات والإرتقاء بالخدمات العامة، وتوسيع إجراءات الحماية الاجتماعية وضمان تحسين مستوى جودة الحياة بمنطقة المثلث في مجالات الصحة والتعليم والنقل والإسكان؛ مما يعكس توجه الدولة للاهتمام بالصعيد وتنميته في إطار (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتي تسعى إلى القضاء علي الفقر، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع دون تهميش أي فئة لحساب فئة أخرى، كما تشتمل الفرص الاستثمارية التي يوفرها مشروع المثلث الذهبي علي الآتي:(الأنشطة التعدينية –الأنشطة السياحية –الأنشطة الزراعية) ويستهدف خطة متكاملة لتمكين صغار المستثمرين من المشاركة في الاقتصاد من خلال دمج



الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة علي المشاركة بواسطة تبني سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة ومن أهمها النشاط التعديني والذي يمثل نسبة (٨%) من الناتج المحلي الاجمالي.

كما قامت الحكومة بعدة مجهودات للحد من الفقر مثل الزيادة المستمرة في الانفاق علي الوصول إلي الخدمات الاساسية منذ ٢٠١٥ ،حيث إن الحكومة حاولت ضمان الموارد العامة من أجل القضاء علي الفقر بجميع أشكاله وتكثيف الانفاق العام علي الخدمات الأساسية من ١٣% من اجمالي الانفاق الحكومي في ٢٠١٨ إلي ٢٩.٨% في عام ٢٠٢٠ وبالمثل فإن النفاق العام علي الصحة والتعليم زاد من ٤.٩% إلي ٦.١% ومن ٨.٨% الي ١٠.١% علي التوالي خلال نفس الفترة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي . (طایل، ٢٠٢٢)

- المؤشرات الاقتصادية للمشروعات القومية:

حيث يعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي مشكلة الفقر ويتمثل دور المثلث الذهبي في مواجهة الفقر كما يلي:

(أ) زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الاكثر توافراً لدى الفقراء بتوفير فرص عمل لهم، واتباع سياسة الحوافز، والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والبنية التحتية والتكنولوجية.

(ب) توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء من أهمها الرعاية الصحية وتنظيم الاسرة والتغذية السليمة حيث انه بحلول عام ٢٠٣٠ يكون صعيد مصر مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق، والفرص الاقتصادية، والاجتماعية، وبدرجة كبيرة من الاندماج المجتمعي . ومن ثم يكون مجتمع قادر على كفالة حق المواطن في المشاركة المجتمعية، والتوزيع العادل على اساس معيار الكفاءة وسيادة القانون مما يحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على الموازنة بين القدرات، وفي نفس الوقت مساندة شرائح المجتمع المهمشة والاولى بالرعاية.

(المغربيل، ٢٠١٦، ص ٣٩)

وقد انعكس الدور الذي تقوم المشروعات القومية بالتضافر مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه مصر في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ نحو ٥.٣% في عام ٢٠١٨ مقارنة ٢.٩% عام ٢٠١٤ ايضاً يوجد معدل نمو ناتج بشكل متسارع ليبلغ ٥.٣% و ٥.٥% و ٥.٦% في عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ كما حدث انخفاض في العجز الكلي في الموازنة العامة ليصل ٩.٧% عام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٢% عام ٢٠١٤ . (النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، ٢٠١٩، ص ١٥)

وأيضاً من ضمن أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر (٢٠٣٠) هو تخفيض معدلات البطالة ورفع معدلات التشغيل وفرص العمل والذي يؤدي الي القضاء علي الفقر، وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمواطن فلقد تراجع معدل البطالة مسجلا (٧.٢%) عام (٢٠٢٢) مقابل (٧.٣%) عام (٢٠٢١) . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٢)

بلغت قوة العمل (٢٩.٩٩) مليون فرد في الربع الثاني من عام (٢٠٢٢) مقابل (٢٩.١٢) مليون فرد في الربع الثاني من عام وبلغ عدد المشتغلين (٢٧.٨٣) مليون فرد في الربع الثاني عام (٢٠٢٢) مقابل (٢٧) مليون فرد في الربع الثاني (٢٠٢١) .

وبالنسبة لعدد المتعطلين ففي عام (٢٠٢٢) تحلوا (٢.١٥) مليون فرد مقارنة (٢٠١٢) مليون فرد في عام (٢٠٢١) وأهم الأنشطة التي عمل بها أكبر عدد من المشتغلين هي الزراعة ونشاط النقل والتخزين والصناعات التحويلية وهي الانشطة التي تعتبر اساسية بالنسبة للمشروع المثلث الاقتصادي الذهبي .

النشاط	عدد المشتغلين	نسبة التشغيل
الزراعة وصيد الاسماك	٥.٤٩ مليون مشتغل	١٩.٧%
الصناعات التحويلية	٣.٦٧ مليون مشتغل	١٢.٦%
النقل والتخزين	٢.٥٨	٩.٣%

تصور معدل البطالة السنوي في مصر منذ (٢٠١١ - ٢٠٢١)

السنة	معدل البطالة
٢٠١١	١٢
٢٠١٢	١٢.٧%
٢٠١٣	١٣.٢%
٢٠١٤	١٣%
٢٠١٥	١٢.٨%
٢٠١٦	١٢.٥%
٢٠١٧	١١.٨%
٢٠١٨	٩.٩%
٢٠١٩	٧.٩%



٢٠٢٠	%٧.٩
٢٠٢١	%٧.٤

النسبة	السنة	النسبة	السنة	المؤشر
%٤.٥	٢٠٢٠	%٦.٢	٢٠١٨	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
%٢٩.٧	٢٠٢٠	%٣٢.٥	٢٠١٥	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر علي المستوي القومي
%١٢	٢٠٢٠	%١	٢٠١٥	نسبة السكان المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية تكافل وكرامة
نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية تتمتع بإمكانية الوصول إلي الخدمات الأساسية				
%٩٩.٧	٢٠١٩	%٩٩.٢	٢٠١٥	الكهرباء
%٩٩.٧	٢٠١٩	%٩٠	٢٠١٥	المياه النظيفة
%٦٦.٢	٢٠١٩	%٥٠	٢٠١٥	الصرف الصحي
نسبة اجمالي الانفاق الحكومي علي الخدمات الأساسية				
%٦.١	٢٠٢٠	%٤.٩	٢٠١٨	الصحة

%١٠.١	٢٠٢٠	%٨.٨	٢٠١٨	التعليم
%٢٩.٨	٢٠٢٠	%١٣.٦	٢٠١٨	الخدمات الاساسية

Sours: EGYPT' s2021 voluntary national review

(الطابل، ٢٠٢٢)

- آراء المؤسسات الدولية في تغير معدلات البطالة في مصر: تتوقع (فيتش) استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٦) فمن المتوقع (٢٠٢٣) يكون معدل البطالة (٧.٣%) عام (٢٠٢٤) يكون معدل البطالة (٧.٢%)، ٧% عام (٢٠٢٥) ، (٢٠٢٦) عام ٦.٨% .
- رؤية الصندوق النقد الدولي: لقد أكد الصندوق أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة نجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، وإنخفاض معدلات البطالة، توقع إنخفاض معدل البطالة إلي (٦.٩%) عام (٢٠٢٣) وفي عام (٢٠٢٧) يصل إلي (٦.٤%).

- تقرير التنمية البشرية في مصر:

أن المشروعات القومية، وما تسعى إليه من تحقيق الأهداف التنموية المستدامة (ومنها تمكين المرأة اقتصادياً) انعكس على انخفاض معدلات البطالة.

- رأي منظمة العمل الدولية:

فلقد أكد (اليرك أوشلان) مدير مكتب منظمة العمل الدولية في مصر أن خطوات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة أدت إلى خلق فرص عمل كثيرة للشباب المصري.

- الجانب التطبيقي للبحث:

قامت الباحثة بعرض تحليلي لبيانات البحث الميداني، باستخدام الأدوات والأساليب الإحصائية، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بمتغيرات البحث والعلاقات فيما بينها، حيث المشروعات القومية العملاقة ودورها في إحداث التنمية المستدامة بالتطبيق على مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر، وذلك كما يلي:

- أداة جمع البيانات:

في ضوء أهداف وفرضية البحث، قامت الباحثة بتصميم قائمة استقصاء، وقد تمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات من أفراد العينة.

- تصميم أداة جمع البيانات:

وقد تضمنت مرحلة تصميم وإعداد قائمة الاستقصاء الحصول على بعض الأفكار والمتغيرات من واقع استقراء الدراسات السابقة مع مراعاة تطوير بعض العوامل والملاح الأساسية لتناسب مع أهداف وفرضيات البحث، وتمت صياغة أداة البحث في صورته النهائية والتي تكونت من (٢٧) عبارة شكلت في مجملها مجموعة من المقاييس التي يفترض توافرها، وتتطلب الإجابة على عبارات الاستقصاء الاختيار بين خمسة بدائل لتلائم استخدام مقياس (ليكرت) ذي الدرجات الخمس (*Five Point Likert Scale*) بحيث إن الاستجابات "موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماماً" أعطيت الأوزان التالية على الترتيب (١، ٢، ٣، ٤، ٥)، ويبين جدول رقم (١) محاور قائمة الاستقصاء وتوزيع العبارات الواردة بها.

جدول رقم (١)

محاور قائمة الاستقصاء

رقم المحور	عنوان المحور	العبارات
------------	--------------	----------



١٠ عبارة	• المحور الأول: المشروعات القومية العملاقة
١١ عبارة	• المحور الثاني: التنمية المستدامة

المصدر: قائمة الإستقصاء.

▪ طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد فى هذه المرحلة على أسلوب المقابلات الشخصية فى استيفاء استمارات الاستقصاء.

جدول رقم (٢)

إعداد استمارات قائمة الاستقصاء

٤٠٠ إستمارة	عدد استمارات الاستقصاء التى تم توزيعها.
٣٨١ بنسبة استجابة ٩٥.٢٥%	عدد استمارات الاستقصاء التى تم جمعها.
٣٨١ = حجم العينة	عدد استمارات الاستقصاء المكتملة والصالحة للتحليل الإحصائي.

المصدر: تفرغ الاستمارات.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن الباحثة اعتمدت على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بدلاً من الحصر الشامل؛ وذلك نظراً لكبر حجم مجتمع البحث؛ وبالتالي بلغت عينة البحث، وعدد الاستمارات التى تم توزيعها على المبحوثين هو (٤٠٠) استمارة، وعدد الاستمارات التى أخضعت للمعالجة الإحصائية هو (٣٨١) استمارة. وقد تناولت الباحثة فى هذه الجزئية الأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل الإحصائي للبيانات، واختبارات الفرضيات، وذلك كما يلي:

- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

قامت الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز *SPSS* لتحليل البيانات، وهو الأسلوب المناسب لمثل هذه النوعية من الدراسات، وتم الإستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية، من أهمها:

- اختبار الثبات والصدق:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha Scale*، ومعامل الصدق، وذلك لتحديد معامل ثبات وصدق أداة الدراسة.

- أدوات التحليل الإحصائي الوصفي:

مثل: التكرارات **Frequencies** ، والنسب المئوية **Percentages** ، والأوساط الحسابية **Means** ، والانحراف المعياري **Standard Deviation** ، كأساليب إحصائية وصفية، تساعد في عرض البيانات في صورة أكثر تقدماً.

- معامل الارتباط البسيط **Simple Linear Correlation Coefficient** ، ومعامل التحديد **Coefficient of Determination**

وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

- معامل الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear Regression** ، وذلك لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

وقد قامت الباحثة بعد تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية، بتفسيرها واستخلاص النتائج والدلالات منها بأسلوب منطقي، حيث أن الأسلوب الإحصائي يعد وسيلة لمساعدة الباحثة في التحليل والاستنتاج.

- اختبار صدق وثبات قائمة الاستقصاء:

(أ) صدق الاستقصاء:

قامت الباحثة بفحص قائمة الاستقصاء، والتأكد من ضوح صياغتها اللغوية للوصول إلى مستوى عال من تعميم نتائجها، قبل توزيعها على عينة البحث للتأكد من صدقها، ومعرفة مدى صلاحيتها كأداة قياس قبل استخدامها في البحث.

(ب) ثبات الاستقصاء:

من خلال الدراسات السابقة التي استخدمت، واستخدام الباحثة طريقة حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات قائمة الاستقصاء لتقييم اعتمادية مجموعة العبارات التي تقيس متغيرات البحث، حيث حصل على قيمة معامل ألفا للاستقصاء ككل ويوضح الجدول رقم (٣) ذلك:

جدول رقم (٣)

نتائج معاملات الثبات لمحاور الاستقصاء

البيان	عدد العبارات	معاملات الثبات
ألفا كرونباخ	٢١	٠,٩٣٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائي.



ويتضح من الجدول السابق صلاحية الاستقصاء للإستخدام، كما أشارت النتائج إلى تمتع الاستقصاء بثبات مرتفع، حيث أن معامل الثبات الناتج وصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ٠,٥٠%.

وطبقاً لجدول رقم (٤) بلغت قيمة ثبات المقياس لإجمالي المتغير المستقل "المشروعات القومية العملاقة" ٠,٧٣٢ بمعامل صدق ذاتي ٠,٧٧٦ الأمر الذي يدل على ثبات اتجاهات المبحوثين وآرائهم بدرجة مرتفعة. ويتسم الثبات للمحور الثاني "التنمية المستدامة" فحققت درجة ثبات ٠,٧٧٥ ومعامل صدق ٠,٧٨٣. ويتسم الثبات لهذه لاستمارة الاستقصاء بالإرتفاع، وكذلك درجة صدق مرتفعة.

جدول رقم (٤)

معاملات ثبات وصدق عبارات محاور الإستقصاء

الصدق	Cronbach's Alpha الثبات	عدد العبارات	المحاور
٠,٧٧٦	٠,٧٣٢	١٠	المحور الأول: المشروعات القومية العملاقة
٠,٧٨٣	٠,٧٧٥	١١	المحور الثاني: التنمية المستدامة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق صلاحية الاستقصاء للإستخدام، كما أشارت النتائج إلى تمتع الاستقصاء بثبات مرتفع، حيث أن معامل الثبات الناتج وصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ٠,٥٠%.

تحليل البيانات (المقاييس الإحصائية الوصفية لمحاور قائمة الاستقصاء):

تم إستخدام مقياس ليكرت للإجابة على بنود قائمة الاستقصاء بإعتبارها أكثر المقاييس شيوعاً في البحوث الإجتماعية والأنسب لأسئلة الإختيار من متعدد، وقد تدرجت الإجابة على عبارات المقياس من خلال تدرج خماسي كما ذكر سلفاً، كما تم إستخدام مقياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ويوضح الجدول رقم (٥) قيم المتوسطات والانحراف المعياري لكل من عبارات المحور الأول: المشروعات القومية العملاقة، و المحور الثاني: التنمية المستدامة.

كما يتضح من هذا الجدول أن الانحراف المعياري للمحورين يتراوح ما بين (٠,٦٧٥-٠,٥٣٢) وهذا يدل على عدم وجود اختلاف كبير بين القيم وبين المتوسط أي توجد قيم شاذة قليلة، وكذلك كانت قيم المتوسطات للمحورين تتراوح بين (٥,٣٤٥ - ٥,٣٦٤).

جدول رقم (٥)

متوسطات الأبعاد والانحراف المعياري لكل محور

النتيجة*	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المحاور وأبعادها
موافق	٠,٦٧٥	٥,٣٤٥	٣٨١	المحور الأول: المشروعات القومية العملاقة
موافق	٠,٥٣٢	٥,٣٦٤	٣٨١	المحور الثاني: التنمية المستدامة

* من مقياس ليكارت. الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Spss

توصيف خصائص عينة البحث:

قامت الباحثة بوصف كل خاصية من الخصائص الديموجرافية لعينة البحث، ويوضح الجدول التالي خصائص عينة البحث:

جدول رقم (٦)

خصائص عينة البحث

النسبة	التكرار	المتغيرات الديموجرافية	
%٦١.٧	٢٣٥	ذكور	النوع
%٣٨.٣	١٤٦	إناث	
%٢١.٥	٨٢	أقل من ٣٥ سنة	الفئة العمرية
%٣٢.٥	١٢٤	من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	
%٢٤.٧	٩٤	من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة	
%٢١.٣	٨١	٥٥ سنة فأكثر	
%١٣.٤	٥١	مؤهل متوسط	المؤهل العلمي
%٣٤,٦	١٣٢	ليسانس	
%٤٩.٤	١٨٨	بكالوريوس	
%١.٨	٧	ماجستير	
%٠.٨	٣	دكتوراه	
%١٠٠	٣٨١	الإجمالي	

المصدر: القسم الأول من قائمة استقصاء البحث الميداني. ويتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

- أن نسبة عالية من مفردات العينة من الذكور، وقد بلغ عددهم (٢٣٥) مفردة وبنسبة مقدارها (%٦١.٧). في حين بلغ عدد الإناث (١٤٦) مفردة، وبنسبة (%٣٨.٣).
- يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة)، حيث بلغ عددهم (١٢٤) مفردة وبنسبة (%٣٢.٥)، تليها الفئة العمرية (من ٤٥



سنة إلى أقل من ٥٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٩٤) مفردة، وبنسبة (٢٤.٧%)، وكانت الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة) هي الفئة التالية في الترتيب حيث بلغ عدد أفرادها (٨٢) مفردة، وبنسبة مقدارها (٢١.٥%)، وكانت الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر) أقل فئات العينة حيث بلغ عدده (٨١) مفردة وبنسبة (٢١.٣%).

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مستوى التعليم إلى خمسة فئات، ويلاحظ أن معظم مفردات العينة هم من الحاصلين على بكالوريوس، حيث بلغ عددهم (١٨٨) مفردة وبنسبة مئوية مقدارها (٤٩.٤%)، يليها بعد ذلك مفردات العينة من الحاصلين على الليسانس، حيث بلغ عددهم (١٣٢) مفردة وبنسبة مئوية (٣٤.٦%)، يليها بعد ذلك مفردات العينة من الحاصلين على مؤهل متوسط، حيث بلغ عددهم (٥١) مفردة، وبنسبة مئوية (١٣.٤%)، ثم يليها من الحاصلين على درجة الماجستير، حيث بلغ عددهم (٧) مفردة وبنسبة مئوية (١.٨%)، وأخيراً الحاصلين على الدكتوراه وبلغ عددهم (٣) مفردة، وبنسبة مئوية (٠.٨%).

تخلص الباحثة من توصيف خصائص عينة البحث، إلى تمثيل عينة البحث لكافة الفئات المحددة، وأن نسبة كبيرة من مفردات عينة البحث تتراوح أعمارهم م من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة، وغالبيتهم من الذكور، وأن مستواهم التعليمي من الحاصلين على البكالوريوس. ويتضح مما سبق أن الخصائص الديموجرافية لعينة البحث متماشية مع المنطق، ومع التوزيع الطبيعي، ومتناسبة مع خصائص مجتمع البحث، مما يجعل العينة ممثلة لمجتمع البحث.

• تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

حيث يتم من خلال هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة التطبيقية والتي تم التوصل إليها من خلال معالجة البيانات التي تم جمعها من خلال حزمة البرامج الإحصائية SPSS، وذلك بعد تحديد حجم العينة المستخدمة وتجميع البيانات.

وفي هذا الجزء من البحث يتم معالجة استمارة الإستقصاء بطريقة تفصيلية، وذلك بتوضيح آراء مفردات عينة البحث لجميع محاور البحث، وذلك على النحو التالي:

• الدراسة الوصفية:

حيث تم توضيح آراء مفردات عينة البحث من خلال العبارات من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وكذلك درجة الموافقة لتحديد مدي موافقة المستقضي منهم على عبارات الإستقصاء.

• الدراسة التحليلية:

تمت المعالجة الإحصائية لإستجابات عينة البحث للتحقق من صحة فرضية البحث وهي:

• فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية أساسية هي:

" مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها "

• الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة:

قامت الباحثة بحساب النسب المئوية لكل من إجابات المستجيبين منهم، وذلك لجميع عبارات المحور وكذلك إجمالي المحور والتي تقيس المؤشر العام له، وذلك لكل محاور الإستقصاء. كما تم قياس كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة ومعامل الاختلاف لكل عبارة وكانت النتائج كما في الجداول التالية:

جدول رقم (٧)

ومعامل الاختلاف ودرجة الموافقة لكل عبارة من يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

عبارات المحور الأول " المشروعات القومية العملاقة "

درجة الموافقة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الأول " المشروعات القومية العملاقة "
٨٨.٢%	١٩%	٠.٥٢٢	٥.٣	يمثل المثلث الذهبي من المشروعات القومية التي تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي.
٨٢.٣%	٢٢%	٠.٦٣٤	٦.٤	يتمثل المثلث الذهبي على الكثير من المقومات التي تساعد الدولة على التقدم الاقتصادي.
٨٣.٣%	٢٠%	٠.٦٢١	٧.٢	يسهم المشروع في زيادة الاستثمار الأجنبي كبعد اقتصادي للتنمية المستدامة.
٧٩.٧%	٢١%	٠.٦٤١	٥.١	تهدف خطة مشروع المثلث الذهبي إلى توفير آلاف من فرص العمل للشباب.
٨٠.١%	٢٢%	٠.٦٢٢	٧.٥	تمثل الثروة المعدنية إحدى محاور مشروع المثلث الذهبي، والتي يتم إستغلالها علي الوجه للأمثل من خلال الصناعات التحويلية.



٦.٧	٠.٦٧٥	%١٨	%٨١.٤	كما تمثل الثروة الزراعية المحور الثاني لمشروع المثلث الذهبي والتي تعتمد على المياه الجوفية.
٥.٣	٠.٧٨٥	%٢٠	%٨٥.٢	كذلك يتمثل المحور الثالث لمشروع المثلث الذهبي في السياحة من خلال المحميات الطبيعية، والآثار المختلفة، واستغلال الشواطئ.
٦.٢	٠.٦٤٢	%١٩	%٨٣.٤	يؤدي مشروع المثلث الذهبي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي لمنطقة الصعيد، وعلي مستوي الدولة ككل.
٥.٣	٠.٦٢١	%١٩	%٨٢.٢	المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والتي تعمل على تشجيع الاستثمارات الجديدة، وتحفيز الاستثمار.
٦.٢	٠.٥٤٣	%١٨	%٨٠.١	يهيئ المناخ لسرعة تنمية المنطقة وتدفع الاستثمار الأجنبي؛ مما يؤدي إلى تقوية الاقتصاد المصري عن طريق استعمال موارد البلاد بشكل أكثر كفاءة.
٦.٤٣	٠.٧٣٤	%١٨.٣	%٨٤.٣	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

يوضح جدول رقم (٧) عبارات المحور الأول " المشروعات القومية العملاقة "، وقد أدلى المستقضي منهم الإجابات بدرجة متفاوتة وتجاوز معامل الاختلاف أكثر من ١٩% وهذا دلالة لتشتت الإجابات عن لحد المسموح (١٩%) وحقق إجمالي المحور معامل اختلاف حوالي ١٨.٣%. وجاءت إجابات المستقضي منهم لإجمالي هذا المحور درجة موافقة ٨٤.٣% وهي درجة موافقة مرتفعة، وحققت العبارة " يمثل المثلث الذهبي من المشروعات القومية التي تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي " أعلى درجة موافقة وصلت إلي ٨٨.٢% وجاءت عبارة " تهدف خطة مشروع المثلث الذهبي إلى توفير آلاف من فرص العمل للشباب " بدرجة موافقة ٧٩.٧%.

جدول رقم (٨)

ومعامل الاختلاف ودرجة الموافقة لكل عبارة من يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري عبارات المحور الثاني " التنمية المستدامة "

المحور الثاني: التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
----------------------------------	-----------------	----------	----------------	---------------

		المعياري		
٨٦.١%	٢٠%	٠.٦٢٨	٧.٣	يعتبر مشروع المثلث الذهبي أحد المشروعات العملاقة التي تعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر.
٨٢.٣.٧ %	٢١%	٠.٦٣٤	٦.١	يمثل مشروع المثلث الذهبي مركز استراتيجي عالمي اقتصادي ضخم يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية؛ مما يعظم من القيمة المضافة للاقتصاد المصري.
٨٤.٢%	١٩%	٠.٥٢٢	٥.٧	يعد مشروع المثلث الذهبي من أهم المشروعات القومية التي لها آثار تنموية تجعل من المنطقة مقصداً تنافسياً عالمياً.
٨١.٣%	٢٠%	٠.٦٣٤	٦.٤	يهدف المشروع إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمنطقة بشكل يحافظ على البيئة نظيفة من التلوث.
٨٤.٢%	٢٠%	٠.٥٣٤	٦.٤	للمشروع مزايا بيئية مختلفة من خلال توفير بنية أساسية، وخدمات أفضل لتقليل الضغوط البيئية الحالية في منطقة صعيد مصر.
٨٢.٣%	١٩%	٠.٧٣٤	٥.٤	تتمثل المزايا غير المباشرة للمشروع في تحسين الطرق من الاختناقات المرورية، والتي تتسبب في تلوث الهواء؛ بالإضافة إلى الضوضاء والتلوث السمعي.
٧٧.٢%	٢٠%	٠.٧٦٢	٦.٦	توجد مزايا مباشرة للمشروع متمثلة في سلامة الطرق؛ وبالتالي تقليل الحوادث، وتخفيض انبعاث الغبار على الطرق الصحراوية.
٨٢.٢%	١٨%	٠.٧٣٨	٥.١	يعمل مشروع المثلث الذهبي على الإرتقاء بالخدمات العامة، وتوسيع إجراءات الحماية



				الاجتماعية، وضمان تحسين مستوى جودة الحياة.
٦.٢	٠.٦١٢	%٢٠	%٨٤.٤	يعكس مشروع المثلث الذهبي توجه الدولة للاهتمام بالصعيد وتنميته في إطار (رؤية مصر ٢٠٣٠).
٧.١	٠.٧٣٤	%١٨	%٨٤.١	يسعى مشروع المثلث الذهبي إلي القضاء علي الفقر، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع دون تهميش أي فئة لحساب فئة أخرى.
٦.٢	٠.٥٣٤	%٢١	%٨٢.٤	تتوافق أهداف المشروعات القومية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل للشباب والقضاء على الفقر
٦.٧	٠.٧٣٢	%١٨.٧	%٨٤.٢	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

يوضح جدول رقم (٨) عبارات المحور الثاني " التنمية المستدامة "، وقد أدلى المستقصي منهم الإجابات بدرجة متفاوتة وتجاوز معامل الاختلاف أكثر من (٢٠%) وهذا دلالة لتشتت الإجابات عن للحد المسموح (٢٠%) وحقق إجمالي المحور معامل اختلاف حوالي (١٨.٧%). وجاءت إجابات المستقصي منهم لإجمالي هذا البعد درجة موافقة (٨٤.٢%) وهي درجة موافقة مرتفعة، وحققت العبارة " يعتبر مشروع المثلث الذهبي أحد المشروعات العملاقة التي تعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر " أعلى درجة موافقة وصلت إلي (٨٦.١%). وجاءت عبارة " توجد مزايا مباشرة للمشروع متمثلة في سلامة الطرق؛ وبالتالي تقليل الحوادث، وتخفيض إنبعاث الغبار على الطرق الصحراوية " بدرجة موافقة (٧٧.٢%).

• نتائج اختبار فرضية البحث:

أسفر البحث واختبار الفرضية الخاصة به (وذلك بإستخدام اختبار تحليل الانحدار بهدف قياس العلاقة بين متغيرات البحث، عند مستوى دلالة معنوية $\alpha = 5\%$ Sig) عن النتائج التالية:

يعتمد البحث على فرضية أساسية هي:

" مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها ".

• **فرضية البحث:**

قامت الباحثة في هذا الجزء من البحث بعرض نتائج البحث الميداني، الخاصة بعلاقة "المشروعات القومية العملاقة ودورها في إحداث التنمية المستدامة بالتطبيق على مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر"، وذلك لاختبار مدى صحة فرضية البحث، ومؤداه: "مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها". وقد تم طرح عدد من العبارات الممثلة للمتغير المستقل "المشروعات القومية العملاقة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة"، وذلك لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

يوضح العلاقة بين المتغير المستقل "المشروعات القومية العملاقة" و المتغير التابع "التنمية المستدامة"

المتغير المستقل	المتغير التابع	β	الخطأ العشوائي	القيمة الإحصائية T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	القيمة الإحصائية F
المشروعات القومية العملاقة	التنمية المستدامة	٠.٠٤١	٠.٠٧٨	٠.٥٨٧	٠.٠١	٠.٦٩٥	٠.٥٩٧	٧٤.٥١٢**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائي.

يتضح من جدول (٩) ما يلي:

- وجود علاقة سالبة للمتغير المستقل "المشروعات القومية العملاقة" و المتغير التابع "التنمية المستدامة"، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦٩٥).
- وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل "المشروعات القومية العملاقة" و المتغير التابع "التنمية المستدامة"، حيث بلغت قيمة (T) (٠.٥٨٧) عند مستوى معنوية ٠.٠١
- بلغ معامل التحديد (R²) (٠.٥٩٧) من التغيرات في "التنمية المستدامة" ناتج عن التغير في "المشروعات القومية العملاقة".



- في ضوء ما سبق من نتائج، نتوصل إلي قبول فرضية البحث، ومؤداه:

" مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها ".
كما يوضح الجدول رقم (١٠) ملخصاً لنتائج اختبارات مدى صحة فرضية البحث كما يلي:

جدول رقم (١٠)

ملخص نتائج اختبارات فرضية البحث

م	فرضية البحث	النتيجة
فرضية البحث	" مدى تحقيق الآثار الإيجابية للمشروعات القومية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى قدرة المشروعات القومية الكبرى في القضاء على المعوقات والتحديات التي تواجهها ".	قبول فرضية البحث

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

• نتائج البحث:

مما لا شك فيه أن مشروعات القومية التي تبنت مصر تنفيذها تعتبر من أهم عوامل الإنعاش والتعافي الاقتصادي؛ وذلك لما تقوم به المشروعات من توفير فرص عمل مباشرة، وغير مباشرة لشباب مصر. وقد تمخض البحث عن النتائج التالية:

١. توجد العديد من المشروعات القومية في مصر، وذلك في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة.

٢. تعتبر المشروعات القومية وسيلة حيوية لجذب الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية الأجنبية والمحلية

٣. تتوافق أهداف المشروعات القومية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل للشباب والقضاء على الفقر .

٤. يعتبر مشروع المثلث الذهبي الاقتصادي من أهم المشروعات القومية والتي تعمل على تنمية الصعيد بعد سنوات التهميش والاهمال له .

٥. تعتبر الثروة المعدنية الي يتمتع بها المثلث الذهبي من أهم المقومات التي ستحدث نقله في الصناعة بوجه عام والصناعة التحويلية بوجه خاص حيث يتم استغلال الموارد التعدينية

- واستخراجها بدلاً من استيرادها فهي تمثل معادن ذات قيمة مضافة عالية مثل: الذهب والتيتانيوم والفوسفات .
٦. يهدف المثلث الذهبي الي انشاء اكبر مركز عالمي اقتصادي (تعديني - زراعي - صناعي - سياحي - لوجيستي - تجاري - عمراني)، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.
٧. تمتلك منطقة المثلث الذهبي المقومات السياحية والتي تجعلها أهم (٢٥) مقصد سياحي عالمي من خلال الاثار الفرعونية والطرق والتي تعتبر طريق الحجاج قديما ، ايضا المحميات الطبيعية ، ووجود الاحجار الكريمة والعطرية وغيرها .
٨. يوفر مشروع المثلث الذهبي نصف مليون فرصة عمل للشباب ويدر عائد سنوي (٦.٥) مليار دولار.
٩. يوفر المثلث الذهبي إستغلال الفوسفات للأسمدة والشيست والحجر الجيري للإسمنت، البترول من الصخر الزيتي، بالإضافة إلي الذهب.
١٠. يعمل المثلث الذهبي وغيره من المشروعات القومية على زيادة معدل النمو الاقتصادي، إنخفاض مستوى البطالة؛ وبالتالي إنخفاض العجز في الموازنة العامة واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي .

• توصيات البحث:

- ولقد توصل الباحث إلى إقتراح مجموعة من التوصيات في مجملها ما يلي:
١. ضرورة الإنتهاء من المشاريع القومية لإستفادة منها وضع جدول زمني؛ حيث أنها تعتبر من ركائز رؤية مصر (٢٠٣٠).
٢. ضرورة وضع جدول تقييم ومتابعة لتنفيذ هذه المشروعات حتى يتسنى استمرار الكفاءة والفاعلية الإنتاجية بها .
٣. ضرورة التكامل بين هذه المشروعات وبعضها وبينها وبين المشروعات السابقة التنفيذ بحيث تتحقق زيادة في القيمة المضافة .
٤. ضرورة تدعيم الإنتهاء من مشروع المثلث الذهبي فهو يمثل أكبر مركز اقتصادي عالمي تنموي شامل لأنه قاطرة تنقل مصر لاستراتيجية (٢٠٣٠).
٥. ضرورة الإهتمام بالنواحي الاجتماعية من خلال المثلث الذهبي فهو يركز على تنمية الصعيد وتمكين الشباب وتأهيلهم للمشاركة المجتمعية .



٦. التركيز على البنية التحتية والبنية التكنولوجية للاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية للمثلث الذهبي .

٧. الإهتمام بتطوير قطاع التصنيع والصناعات التحويلية والتي تمثل الثروات التعدينية في منطقة المثلث الذهبي المقومات الأساسية لها؛ مما يساعد على جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية

٨. الإستفادة من محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه ومصادر الطاقة المتجددة التي تتمتع بها منطقة المثلث الذهبي؛ وذلك للحفاظ على التوازن البيئي وتوفير بيئة نظيفة للأجيال المقبلة .

٩. التركيز على المشاريع الإنتاجية التي يتضمنها مشروع المثلث الذهبي مثل: استصلاح الاراضي الزراعية وذلك المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على الجوع والفقر .

١٠. دعم المجتمعات العمرانية الجديدة لمشروع المثلث الذهبي حيث تعمل على التوزيع الامثل للسكان وتقليل تكديسهم وتوفير العديد من فرص العمل للشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية.



• قائمة المراجع:

أبو الحسن، محمد (٢٠١٥)، المردود التنموي للمشروعات الكبرى علي التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

أبو زنت، ماجدة؛ غنيم، عثمان محمد (٢٠٠٩)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العالمي، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، المجلد ٣٦، العدد ١ كانون الثاني ٢٠٠٩.

المغربيل، نهال (٢٠١٦)، استراتيجية المستدامة رؤية مصر ٢٠٢٣، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الأردن، عمان ٢٩-٣٠ مايو ٢٠١٦، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

بدر، بعرب (٢٠١٧) النقل وأهداف التنمية المستدامة، الدورة السابعة عشرة للجنة النقل واللوجستيات في الإسكوا القاهرة، ٢٣-٢٤ كانون الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الأمم المتحدة الاسكوا.

طايع، إيمان محمد خيرى (٢٠٢٢)، دور المشروعات القومية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

عيسى، محمد محمد (٢٠٢٢)، هالة حامد عبدالمجيد، جرمين حسين عبدالكافي، دراسة أثر المثلث الذهبى كميزة تنافسية للمقصد السياحي المصري، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان.

تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠.

تقرير صادر عن وزارة البيئة، ٢٠٢١.

النشرة الاقتصادية، البنك الاهلي المصري، المجلد التاسع والستون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٩.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٨/٢٠١٩.

مجلس الوزراء، المركز الإعلامي، ٢٠١٩.

هيئة تنمية الصعيد، مصر اليوم، ٢٠١٩.

وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، ٢٠٢١.

نادية عبدالله منصور، هيئة تنمية جنوب الصعيد، الهيئة العامة لاستعلامات، ٢٠١٨.

وزارة التنمية المحلية، ٢٠١٨.

المشروعات القومية الكبرى، وثيقة عن تنمية وسط الصعيد، وزارة الاستثمار، ٢٠١١.

- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٢، ٢٠١٣،
التقرير الخامس مكتب العمل الدولي، جينيف .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .
المؤتمر الثانوي للتنمية المستدامة، الاقصر، ٢٠٢٢ .
ورشة عمل عن تنمية منطقة المثلث الذهبي، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٥ .
مدحت نافع، بوابة الشروق، ٢٠١٦ .
محمد محسوب، اليوم السابع، ٢٠١٤ .
مجموعة البنك الدولي التابعة لمؤسسة التمويل الدولية .
المشروعات القومية الكبرى - معهد التخطيط القومي القاهرة ١٩٩٧ .

المراجع الأجنبية :

Voluntary National Review ٢٠٢١ EGYPTS

الهيئة العامة للاستعلامات

<https://www.sis.gov.eg/section/409/445?lang=ar>

<https://egy-map.com> /خريطة مشروعات مصر

<http://mld.gov.eg/ar/news/detailes/3540>

<sds2030-summary-arabic.pdf/http://www.sdsgypt2030.com>